تحليل قرار

2026-09-22

الانخراط الخليجي في الحرب على إيران

مقدمة

شكّل اندلاع العدوان الأمريكي - الصهيوني على إيران في 28 شباط اختبارًا استراتيجيًا معقّدًا لدول مجلس التعاون الخليجي، بعدما وجدت نفسها بين التزاماتها الأمنية والعسكرية تجاه الولايات المتحدة، وما يترتب عليها من استضافة قواعد ومنشآت عسكرية أمريكية ذات أهمية عملياتية، وبين مسار موازٍ سعت خلال السنوات السابقة إلى ترسيخه عبر خفض التوتر مع الجمهورية الإسلامية وتوسيع قنوات الاتصال معها. ففي آذار 2023، أعادت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بوساطة صينية، فيما حافظت الإمارات وقطر وعُمان على قنوات للحوار، في محاولة للحد من احتمالات التصعيد وانعكاساته على أمنها ومصالحها. ومع اندلاع الحرب، اتجهت دول الخليج إلى تجنب الانخراط المباشر في المواجهة والسعي إلى تحييد أراضيها عن مسارها، إلا أن ارتباطها العسكري بواشنطن ووجود قوات ومنشآت أمريكية على أراضيها حدّا من قدرتها على الفصل بين الشراكة الأمنية وتداعيات الصراع. وهنا برزت إشكالية استراتيجية أساسية تمثّلت في أن الوجود العسكري الأمريكي، بوصفه أحد مرتكزات الردع والحماية الخليجية، تحوّل في سياق المواجهة الأمريكية–الإيرانية إلى عامل يزيد من تعرّض دول الخليج لمخاطر الاستهداف، كاشفًا حدود القدرة على الجمع بين الاستفادة من المظلة الأمنية الأمريكية والحفاظ في الوقت نفسه على مسافة من مواجهة تتعارض تداعياتها مع مساعي الخليج إلى خفض التوتر الإقليمي.

وعليه، تبحث هذه الورقة في مسار تشكّل القرار الخليجي تجاه الحرب، وانتقاله من محاولة احتواء تداعيات المواجهة إلى الانخراط الأمني الدفاعي، إلى جانب الكيفية التي أعادت بها الحكومات الخليجية تأطير هذا المسار وتبريره، وأبرز التحيزات المعرفية التي أسهمت في تشكيل تقديراتها.

أولًا: الانخراط الخليجي بين البيئة العملياتية الأمريكية وتداعيات الحرب

اتسم الموقف الخليجي منذ اندلاع الحرب بالجمع بين إتاحة استخدام الأراضي والقواعد والأجواء الخليجية في العمليات العسكرية الأمريكية، والسعي في الوقت ذاته إلى تجنب الانخراط المباشر في المواجهة والحد من آثارها وتداعياتها على دول الخليج. ولم تتّخذ دول المجلس موقفًا موحّدًا من حدود هذا الاستخدام؛ فقد أتاح بعضها للولايات المتحدة ترتيبات وصول وتمركز وتحليق ودعم عملياتي بدرجات متفاوتة، فيما وضعت دول أخرى قيودًا على استخدام أراضيها وأجوائها في العمليات الهجومية. غير أن الفصل بين توفير المجال للعمليات الأمريكية وتجنب كلفة الحرب ثبتت محدوديته عمليًا؛ إذ إن فتح القواعد والأجواء أمام النشاط العسكري الأمريكي جعلها جزءًا من البيئة العملياتية للمواجهة، وبالتالي عرّضها لاستهداف إيراني بوصفها مواقع مرتبطة بالوجود الأمريكي. وبذلك، لم يعكس التحول في الموقف الخليجي انتقالًا من تجنب الانخراط إلى المشاركة المباشرة، بقدر ما كشف صعوبة الجمع بين تمكين الولايات المتحدة عسكريًا ومحاولة تفادي تداعيات الحرب. فمع امتداد الهجمات إلى القواعد والمنشآت الأمريكية في البحرين والكويت وقطر وغيرها، بات الوجود العسكري الأمريكي داخل المجال الخليجي عاملًا يربط أمن هذه الدول مباشرة بمسار المواجهة، ويحد من قدرتها على عزل أراضيها ومصالحها عن نتائجها. وبذلك، كشفت امتدادات المواجهة إلى المجال الخليجي محدودية الفصل بين إتاحة المجال العملياتي للولايات المتحدة وبين تجنّب تداعيات الحرب، بعدما أصبحت القواعد والمنشآت والأجواء المستخدمة في العمليات الأمريكية جزءًا من الحسابات العملياتية للخصم، وانتقلت آثار المواجهة من نطاقها الأمريكي–الإيراني المباشر إلى المجال الأمني الخليجي.

ثانيًا: إعادة تعريف الحرب كقضية أمن خليجي

شكّل الرد الإيراني على دول الخليج نقطة التحوّل الأساسية في الخطاب والقرار الخليجيين. ففي 2 آذار، أصدرت الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت والأردن بيانًا مشتركًا أدان الهجمات الإيرانية على الأراضي السيادية، وأكّد أن هذه الهجمات استهدفت دولًا لم تكن منخرطة في الأعمال القتالية، وأعاد تأكيد الحق في الدفاع عن النفس. كما أشاد البيان بالتعاون في مجال الدفاع الجوي والصاروخي. ويكشف هذا البيان عن عملية مبكرة لإعادة تأطير الحرب. فبدل أن تبقى المواجهة مصنّفة باعتبارها حربًا أميركية - إيرانية، أصبحت بالنسبة إلى الدول الخليجية مسألة سيادة وأمن إقليمي وحق في الدفاع عن النفس. وتكرّس هذا الإطار في البيان الخليجي -العربي الصادر في 25 آذار، الذي أكّدت فيه السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين، إلى جانب الأردن، أن الهجمات الإيرانية المباشرة وغير المباشرة تمثّل انتهاكًا لسيادتها وسلامة أراضيها، وأعادت تأكيد الحق "الكامل والأصيل" في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. كما ربط البيان الهجمات بالتهديدات الصادرة عن "جماعات مسلحة مرتبطة بإيران"، ودعا الحكومة العراقية إلى منع استخدام الأراضي العراقية في شنّ الهجمات. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة؛ **حيث أنّ التبرير الخليجي بات قائمًا على حق الدولة في حماية أراضيها بعد انتقال الحرب إليها. وبالتالي، وجدت نفسها أمام انخراط أمني ودفاعي بفعل التفاعل بين التحالف العسكري مع الولايات المتحدة وبين الرد الإيراني على هذا الوجود.**

- *أندرياس كريغ، الخبير الأمني في كلية كينغز بلندن: "هذه الدول أصبحت "مضطرة للاعتماد على نفسها" في ظل تراجع موثوقية الحليف الأمريكي وتصاعد جرأة إيران".*

- *أشار نيل كويليام، خبير شؤون الشرق الأوسط في تشاثام هاوس، إلى أن الحرب كشفت حدود القوة الأمريكية، مؤكدًا أن إيران "نجت من حملة الاغتيالات واستهداف القيادات التي قادتها الولايات المتحدة وإسرائيل، كما أثبتت قدرتها على الردّ...".*
- *الخبيرة في شؤون الخليج دانيا ظافر لوكالة الأنباء الفرنسية إن "الإمارات خلال فترة التصعيد الإيراني المكثّف قابلت ذلك بخطاب حازم في محاولة لخلق نوع من الردع ... لكنها في النهاية لاعب براغماتي". وأضافت أن الإمارات "اتجهت أيضا نحو خفض التصعيد". أمّا قطر، فلعبت دورًا دبلوماسيًا غير مباشر، حيث شاركت في مفاوضات مكّثفة. وبحسب مصدر دبلوماسي، شارك المفاوضون القطريون في "17 ساعة من المفاوضات المكثّفة" في طهران. وترى ظافر أن قطر "لعبت دورًا في محاولة ضمان المصالح الخليجية". بينما ركزت السعودية على بناء تحالفات إقليمية لتعزيز الاستقرار، من خلال التنسيق مع دول مثل مصر وتركيا وباكستان".*

ثالثًا: مبرّرات الانخراط الخليجي

يمكن ملاحظة خمسة مستويات مترابطة في التبرير السياسي الخليجي:

- **التبرير القائم على الدفاع عن السيادة:** كان التبرير الأكثر حضورًا هو أن الدول الخليجية لم تختر المواجهة، وإنّما أصبحت مضطرة إلى الدفاع عن أراضيها. فقد استخدمت البيانات الرسمية لغة متكرّرة حول "السيادة"، و"سلامة الأراضي"، و"حماية المواطنين"، و"الحق في الدفاع عن النفس". ويظهر ذلك بوضوح في الموقف الكويتي؛ إذ أكدت وزارة الخارجية في 12 آذار أن الهجمات الإيرانية تمثّل انتهاكًا لسيادة الكويت ودول مجلس التعاون، وأن الكويت تتمسك بحقها في الدفاع عن النفس واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أراضيها ومواطنيها، كما ربطت التهديد الإيراني للملاحة بالأمن العالمي للطاقة واستقرار الاقتصاد الدولي، ليصبح الانخراط الدفاعي بدوره قابلًا للتبرير باعتباره "واجبًا سياديًا" وليس خيارًا سياسيًا للحرب.
- **التبرير القانوني:** شكّل الاحتجاج بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة إطارًا قانونيًا مركزيًا لتفسير الموقف. ولم يقتصر الأمر على بيانات منفردة، بل تحوّل إلى موقف خليجي وعربي جماعي، ثم تعزّز سياسيًا بقرار مجلس الأمن 2817، الذي أدان الهجمات الإيرانية على دول مجلس التعاون والأردن وطالب بوقفها. وهنا أسهم القانون الدولي في إعادة صياغة القرار سياسيًا؛ فبدل أن يُقدَّم باعتباره اصطفافًا في حرب كبرى، جرى تقديمه باعتباره ممارسة لحق أصيل في "الدفاع عن النفس".
- **التبرير الأمني الجماعي:** تمثّل ذلك في تحويل الهجمات إلى قضية أمن جماعي، عبر توسيع تعريف التهديد ليشمل، إلى جانب الهجمات المباشرة، هجمات تنطلق من الأراضي العراقية بواسطة "جماعات مرتبطة بإيران"، فضلًا عن "خلايا وشبكات" مرتبطة بإيران وحزب الله. وأعاد هذا التأطير تقديم التهديد بوصفه منظومة متعددة المصادر والأدوات، بما يوسّع نطاق الاستجابة الأمنية من التعامل مع هجمات محددة إلى مقاربة أشمل لمصادر التهديد.
- **التبرير القائم على حماية المصالح الوطنية:** تصاعدت التهديدات التي مسّت أمن الطاقة والمصالح الوطنية، مع استهداف المنشآت النفطية وتهديد الملاحة في مضيق هرمز، بما وضع قدرة دول الخليج على حماية مواردها وممراتها الحيوية وضمان استمرارية صادرات الطاقة أمام اختبار مباشر. ودفع ذلك إلى التركيز على ردع تكرار الهجمات والحد من تداعياتها المحتملة على إمدادات الطاقة، بما في ذلك اضطراب الصادرات وارتفاع الكلفة الاقتصادية والأمنية،

وحماية البنية التحتية الحيوية وحرية الملاحة بوصفهما مكوّنين أساسيين لأمن الدول الخليجية واستقرارها الاقتصادي.

- **التبرير القائم على ارتفاع كلفة الحرب وتوسّع نطاق التهديد:** ألحقت الضربات الإيرانية أضرارًا بقطاعات رئيسية في شتى أنحاء دول المجلس، شملت البنية التحتية للطاقة ومراكز النقل والمرافق الصناعية والمنشآت العسكرية. كما تكبّدت الدول الخليجية خسائر اقتصادية مرتفعة.

- ***2026/3/7**: أعلنت وزارة الدفاع السعودية أنها اعترضت ودمرت صاروخين باليستيين أُطلقا باتجاه قاعدة الأمير سلطان الجوية في الخرج. كما أعلنت الوزارة أنها اعترضت ست طائرات مسيرة كانت متجهة نحو حقل الشيبة النفطي. وكانت الوزارة قد ذكرت سابقًا أنها اعترضت طائرة مسيرة أخرى ودمرتها شرق مدينة الرياض.*
- *أعلنت وزارة الدفاع القطرية أن "قواتها المسلحة اعترضت هجومًا صاروخيًا استهدف البلاد" يوم السبت. ولم توضح الوزارة عدد الصواريخ المستخدمة أو طبيعة الهدف. كما أعلنت وزارة الدفاع في الإمارات العربية المتحدة أن دفاعاتها الجوية تتصدى لتهديدات الصواريخ والطائرات المسيّرة القادمة من إيران.*
- ***2026/7/12-11:** أفادت وزارة الداخلية القطرية، في بيان رسمي، بإصابة ثلاثة أشخاص، بينهم طفل، نتيجة سقوط شظايا ناتجة عن عمليات اعتراض الصواريخ الإيرانية. وردًّا على "الهجمات الإيرانية"، أدان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسم البديوي، الهجمات الإيرانية على الدول الخليجية، منتقدا ما سماه بـ"استمرار إيران في سلوكها المزعزع لأمن المنطقة واستقرارها".*
- ***2026/7/19**: أعلنت قوة دفاع البحرين، الأحد، أنها اعترضت ودمرت عدة هجمات جوية إيرانية، الأحد، مؤكدة أن جميع "أسلحتها ووحداتها في أعلى درجات الاستعداد". وقالت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين، إن أنظمة الدفاع الجوي في المملكة "تصدت واعترضت ودمرت عددا من الهجمات الجوية الإيرانية الغادرة". كما أهابت القيادة العامة "بالجميع ضرورة توخي الحذر وعدم الاقتراب من أي أجسام غريبة أو مشبوهة ناجمة عن بقايا العدوان الإيراني الغاشم، والإبلاغ عنها على الفور".*
- ***أدانت** [دولة الإمارات] بأشد العبارات الهجوم الإيراني الذي استهدف الناقلة السعودية "وديان" أثناء عبورها مضيق هرمز. وأكدت وزارة الخارجية، في بيان لها، أن هذا الهجوم يُمثل تهديداً جسيماً لسلامة وأمن الملاحة الدولية، ويُعد تصعيداً خطيراً يستهدف تقويض أمن واستقرار أحد أهم الممرات المائية الحيوية في العالم. وأعربت دولة الإمارات عن تضامنها الكامل مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، مؤكدةً دعمها لكل ما من شأنه حماية أمن وسلامة سفنها ومصالحها الوطنية، وضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية والدولية. كما شددت الوزارة على أن هذا الاعتداء يُشكل انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن رقم 2817، الذي أكد أهمية حماية حرية الملاحة ورفض استهداف السفن التجارية أو تعطيل الممرات البحرية الدولية. وأكدت أن استهداف الملاحة التجارية أو استخدام مضيق هرمز كأداة للضغط أو الابتزاز الاقتصادي يُعد عملاً غير مقبول، ويُشكل تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وأمن الطاقة العالمي، وسلامة حركة التجارة الدولية.*
- ***سمر سعيد وشيبلي هوليداي، وول ستريت جورنال:**" الضربات، التي وقعت في وقت سابق من الشهر الجاري، تعكس وضعًا معقدًا وجد العرب فيه أنفسهم مع استمرار الحرب، في ظل تهديد بتوريطهم فيها بشكل أعمق". ويقول الكاتبان إن "مصادر مطلعة أفادت بأن البحرين والكويت أرسلتا، بصورة سريّة، طائرات مقاتلة لتنفيذ*

هجمات على مواقع داخل إيران، في أول رد مباشر من جانبهما على طهران، واستهدفتا مستودعات لتخزين طائرات مسيّرة وصواريخ، إلى جانب مواقع عسكرية أخرى". ويرى الكاتبان أن "هذه المعضلة تعكس واقعًا أوسع في منطقة الخليج، إذ تجد الحكومات العربية نفسها عالقة بين حرب لم تكن ترغب في اندلاعها، وبين إيران، جارتها الأكبر حجمًا والتي تشعر بأنها تعرضت للظلم، فضلاً عن تحمل دول الخليج مجتمعة الجانب الأكبر من الضربات التي وجهتها إيران طوال الحرب، وهي تواجه حالياً احتمال استمرار المواجهة لفترة ممتدة، بما يشكل تهديداً لأمنها واقتصاداتها".

- ***دينا إسفنديارى، محللة شؤون الشرق الأوسط في "بلومبرغ إيكونوميكس":*** *إن استمرار الحرب بالشكل الذي تتطور به حاليًا "يمثل أسوأ سيناريو بالنسبة للدول العربية، لأنه يحرمها من فرصة إعادة البناء والحفاظ على صورتها بوصفها ملاذًا للاستقرار في منطقة تعاني عدم الاستقرار".*
- ***عمر كريم، الباحث المتخصص في السياسة السعودية والجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج في جامعة برمنغهام:*** *"أعتقد أن دول الخليج بدأت تدرك أن هذه الحرب ستستمر لفترة من الزمن، وهذا يعني في نهاية المطاف أنها ستضطر إلى مواجهة إيران بصورة علنية".*

رابعًا: قصور التقدير الأمني والاستراتيجي

يكشف الانخراط الخليجي في الحرب على إيران عن قصور في تقدير حدود الانكشاف الأمني وتداعيات الارتباط العسكري بالولايات المتحدة. وقد برز ذلك في تقدير احتمالات انتقال الحرب إلى المجال الخليجي، وحدود فاعلية المظلة الأمريكية، وقدرة إيران على توسيع نطاق المواجهة، وإمكان التحكم بمسار التصعيد وكلفته.

1. **محدودية الفصل بين الشراكة الأمنية والانخراط في الحرب:** أحد أبرز مواطن القصور تمثّل في افتراض إمكان الجمع بين استضافة القوات والمنشآت العسكرية الأمريكية، من جهة، والحفاظ على مسافة عملياتية عن الحرب، من جهة أخرى. فقد أظهرت المواجهة أن وجود هذه المنشآت لا يقتصر أثره على وظيفة الردع والحماية، بل يجعل الدول المضيفة جزءًا من البيئة العملياتية التي تدخل في حسابات الخصم، حتى عندما لا تستخدم تلك الدول قواتها بصورة مباشرة في العمليات ضد إيران. وبذلك، لم يعد الفصل بين التحالف العسكري وتداعيات الحرب قائمًا بالوضوح الذي افترضته التقديرات السابقة، إذ يمكن لتحول القواعد والمنشآت إلى عناصر في مسرح العمليات أن ينقل كلفة المواجهة إلى الدولة المضيفة بصرف النظر عن موقفها السياسي من الحرب.
2. **المبالغة في تقدير قدرة المظلة الأمنية الأمريكية على منع انتقال الحرب:** دفعت كثافة التعاون العسكري إلى افتراض أن امتلاك المظلة الأميركية يعني قدرة أكبر على إبقاء تداعيات المواجهة خارج المجال الخليجي أو الحدّ منها بدرجة كبيرة، بينما كانت النتيجة مختلفة؛ فكلما ازداد الاعتماد العملياتي على القواعد والمنشآت الأميركية، زادت قيمتها كأهداف للخصم. وعليه، فإن المظلة الأمنية وفرت قدرات دفاعية، لكنها لم تؤسس لعزل كامل للدول الخليجية عن مخاطر الحرب.
3. **اتساع نطاق التهديد وتعدّد مساراته:** لم يقتصر انتقال الحرب إلى الخليج على استهداف القواعد والمنشآت العسكرية، بل اتخذ التهديد مسارات متعددة شملت البنية التحتية للطاقة والمصالح الاقتصادية والملاحة والمنشآت الحيوية. وقد أظهر ذلك أن تداعيات الحرب لا تُقاس فقط بمدى تعرض الأهداف العسكرية للهجمات، وإنما أيضًا بقدرة إيران على توسيع نطاق الضغط ليطال القطاعات التي ترتبط مباشرة بالأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي. وبالتالي، برزت

فجوة بين تقدير الحرب باعتبارها مواجهة عسكرية محددة وبين نتائجها باعتبارها تهديدًا متعدد الأبعاد للمجال الخليجي.

4. **محدودية القدرة على احتواء مسار التصعيد وكلفته:** أظهر مسار الحرب أن امتلاك قدرات متقدمة في الاعتراض والدفاع لا يساوي امتلاك القدرة على التحكم في مسار التصعيد. فالدفاعات الجوية والصاروخية تستطيع تقليص حجم الأضرار، لكنها لا تضمن منع الاختراقات أو تحول دون نشوء حلقات متتابعة من الفعل ورد الفعل. وبالتالي، فإن التقدير الذي يربط بين ارتفاع القدرة الدفاعية وإمكان إبقاء كلفة التصعيد ضمن حدود يمكن التحكم بها يظل تقديرًا محدودًا، لأن الخطر لا يرتبط فقط بعدد الهجمات التي يمكن اعتراضها، وإنما أيضًا بآثار الهجمات التي تنجح في الوصول إلى أهدافها وباحتمال اتساع دائرة المواجهة.

خامسًا: التحيزات المعرفية الحاكمة

لا ينبغي التعامل مع التحيزات المعرفية بوصفها تفسيرًا وحيدًا للقرار الخليجي، إذ تتداخل في صياغة القرار الاستراتيجي اعتبارات المصالح، وبنى التحالفات، والمعلومات الاستخبارية، والضغوط السياسية. غير أن ذلك لا ينفي تأثر القرارات الأمنية بصورة منهجية بطرائق انتقاء المعلومات وتفسيرها، ولا سيما في بيئات استراتيجية تتسم بالغموض وسرعة التغيّر. وفي هذا السياق، يمكن رصد مجموعة من التحيزات المعرفية التي أثّرت في تقديرات القرار الخليجي، من أبرزها:

أ. تحيّز التفاؤل: يتمثّل في الميل إلى تقدير احتمالات النتائج المرغوبة (التقليل من احتمالية تعرضهم لآثار سلبية) بصورة أعلى من الاحتمالات التي تبرّرها المعطيات. وفي الحالة الخليجية يمكن رؤية ذلك من خلال افتراض هذه الدول بأنّ الحرب ستبقى محدودة، وأنّ المظلّة الأميركية ستمنع انتقال كلفتها الكبيرة إلى دول الخليج. ولا يعني ذلك أن هذا الافتراض كان معلنًا بالضرورة، وإنما يمكن استنتاجه من الفجوة بين السعي إلى تجنّب آثار الحرب والاستمرار في الاعتماد على بنية عسكرية تُبقي احتمالات التعرّض لتداعياتها قائمة.

ب. تحيّز التأكيد: مع بداية الهجمات، قد تكون المعلومات التي تؤكد خطورتها قد حظيت بوزن أكبر في عملية التقدير. وهذا لا يعني أن التهديد الذي تشكّله هذه الضربات كان وهميًا؛ بل إن المشكلة المعرفية المحتملة هي أن صحة بعض عناصر التقدير قد تجعل صانعي القرار أقل استعدادًا لإعادة فحص عناصر أخرى من التقدير نفسه. ويمثّل تحيّز التأكيد ميلًا إلى انتقاء المعلومات التي تدعم الفرضية القائمة بدلًا من اختبارها بصورة متوازنة في ضوء المعطيات التي قد تدحضها. وفي الحالة الخليجية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى التعامل مع كل هجوم إيراني على القواعد الأمريكية بوصفه دليلًا إضافيًا على اتساع التهديد، من دون إخضاع فرضية أخرى للاختبار، مفادها أن بنية التحالف والتموضع العسكري الأمريكي في المنطقة قد تكون، بحد ذاتها، عاملًا في زيادة احتمالات تعرّض دول الخليج لتداعيات الحرب، فضلًا عن إغفال السياق العملياتي الذي تضع فيه إيران استهداف القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في الخليج ضمن إطار الرد على العمليات الموجهة ضدها.

ج. تحيّز الإسناد: يتصل هذا التحيز بكيفية تفسير سلوك الآخر وسلوك الذات ضمن سياق المواجهة. ففي الحالة الخليجية، قد يكون التركيز على الهجمات الإيرانية بوصفها فعلًا صادرًا عن قرار إيراني متعمّد قد دفع إلى اختزال مسار التصعيد في سلوك الجمهورية الاسلامية، مع أن استهداف إيران للمصالح والمنشآت والقوات الأمريكية في الخليج جاء، وفق منطق المواجهة، باعتبارها جزءًا من البنية العسكرية والعملياتية الأمريكية التي دخلت في حسابات الحرب. وفي المقابل، قد

يُفسَّر الانخراط الخليجي اللاحق بصورة أساسية بوصفه استجابة لتداعيات الهجمات على أراضي الدول ومصالحها. ويؤدي هذا النمط من الإسناد إلى فصل سلوك كل طرف عن السياق العملياتي الذي يربط بينهما، بما قد يحد من إعادة فحص العلاقة بين الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وتحوّل المنطقة إلى مجال لتداعيات المواجهة، ومستوى الانكشاف الذي ترتب على ذلك.

د. وهم السيطرة: وهو الاعتقاد بأن امتلاك أدوات متقدمة للردع والدفاع يتيح التحكم في مسار التصعيد وتداعياته. وقد يتجلى هذا التحيّز في الانخراط الخليجي الأمني والدفاعي من خلال افتراض أن توظيف القدرات الدفاعية في مواجهة الهجمات يمكن أن يبقي الانخراط ضمن حدود مضبوطة، ويحول دون انتقاله إلى مستويات أوسع. غير أن تتابع الضربات والردود قد يفرض مسارات تتجاوز القدرة على التحكم بها، إذ يمكن للاستجابة الدفاعية نفسها أن تصبح جزءًا من دينامية التصعيد، بما ينقل المواجهة تدريجيًا من مستوى إلى آخر.

هـ. تحيّز الإتاحة والتوافر: بعد وقوع الهجمات، تصبح صور الصواريخ والطائرات المسيّرة والانفجارات والأضرار أكثر حضورًا في الوعي السياسي من المخاطر الأقل ظهورًا، مثل مخاطر التصعيد طويل الأمد أو تآكل الردع أو زيادة الاعتماد على طرف خارجي. وهذا يمكن أن يدفع عملية صنع القرار نحو إدارة الخطر الظاهر والفوري بدل إعادة تقييم الخطر الاستراتيجي طويل الأمد.

خلاصة

يُظهر الانخراط الخليجي في الحرب على إيران أن الارتباط العسكري بالولايات المتحدة لم يكن قابلًا للفصل عن تداعيات المواجهة؛ فإتاحة القواعد والأجواء والمنشآت للعمليات الأمريكية جعلت المجال الخليجي جزءًا من البيئة العملياتية للحرب، ثم أدى انتقال الهجمات إلى الأراضي الخليجية إلى إعادة تعريفها باعتبارها قضية سيادة، وأمن، ومصالح وطنية. وفي المقابل، أظهرت القدرات الدفاعية قدرة على الحد من الأضرار، دون أن تتيح منع انتقال الحرب أو التحكم الكامل بمسار التصعيد وكلفته. ويشير ذلك إلى أن جانبًا من القصور ارتبط بكيفية تقدير العلاقة بين التحالف والانكشاف، وبافتراض إمكان الجمع بين توفير البيئة العملياتية للحليف وتحييد الدولة المضيفة عن تداعيات الحرب. وأسهمت في ذلك تحيزات معرفية عززت التقليل من احتمالات امتداد المواجهة، والمبالغة في قدرة المظلة الأمنية على احتوائها، والتركيز على التهديد المباشر دون إعادة اختبار أثر التموضع العسكري في إنتاج الانكشاف. وعليه، يكمن جوهر المعضلة في محدودية تقدير الكيفية التي يمكن أن يحوّل بها الارتباط العسكري القائم تداعيات الحرب إلى انخراط أمني مباشر، بما يجعل إعادة تقييم العلاقة بين التحالف والانكشاف، وحدود القدرة على تحييد المجال الخليجي عن تداعيات الصراع، مسألة مركزية في التقدير الاستراتيجي الخليجي المستقبلي.

المراجع

1. مجلس الأمن يعتمد مشروع قرار خليجيًا أردنيًا يدين هجمات إيران ويطالب بوقفها، الشرق، 2026/3/11.
2. خير الدين مخزومي، الخليج وحرب إيران... التوازن وتجنب الاستدراج، المجلة، 2026/4/2.
3. الحواس تقية، هل تشارك دول الخليج في الحرب على إيران؟، الجزيرة، 2026/3/13.
4. تقرير: هل اقتربت دول الخليج العربي من دخول الحرب ضد إيران؟، MCD، 2026/3/24.
5. صلاح شرارة، دول الخليج ـ عبء المواجهة وخيبة التفاهم الأمريكي-الإيراني، DW، 2026/6/15.
6. مروان قبلان، التداعيات الجيوسياسية للحرب على دول الخليج العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف 2026.
7. بيان صادر عن الاجتماع رقم 167 لمجلس وزراء مجلس التعاون الخليجي، في مملكة البحرين، 2026/6/10.
8. الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي من الحرب الأمريكية الإسرائيلية- الإيرانية 2026، مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، تموز 2026.
9. سمر سعيد وشيبلي هوليداي، "طائرات حربية بحرينية وكويتية تشن غارات على إيران في رد ثأري نادر من دول الخليج"، وول ستريت جورنال، 72026/25.
10. الولايات المتحدة وإيران: ما خيارات دول الخليج في ظل استمرار الهجمات الإيرانية؟، BBC، 2026/7/12.
11. كريستيان ألكسندر، مستقبل التمركز العسكري الأمريكي في الخليج بعد حرب إيران عام 2026، مركز ستيمسون، 2026/9/2.